لكان اظهر واولى كما لا يخفى اما بعد شروع في بيان سبب التاليف فاقول ان معاني الاستعارات اى لفظ الاستعارة المقيدة بقيود كالمصرحة والمكنية و التخيلية فهو الفاظ لا لفظ واحد فلهذا جمع الاستعارة وما يتعلق بها عطف على المضاف او على المضاف اليه وعلى التقديرين فالضمير اما راجع الى الاول او الثاني والظاهر انه عطف على الاول والضمير راجع اليه والمراد به اقسام مجموع المعاني وقرائنه فلا يلزم ان يكون لكل واحد منهما اقسام وقرائن قد ذكرت في الكتب اراد جميع كتب البيان المتداولة او جميع الكتب التي رآها منها والا فاستقصا بجميع الكتب منها غير متصور عادة والجنس غير مفيد ههنا اذ لا يكون سببا للارادة مفصلة غير مضبوطة بالنظر الى المتكلم عسير الضبط بالنظر الى المخاطب فاردت ذكرها مجملة مضبوطة بالنظر الى المتكلم سهلة الضبط بالنظر الى المخاطب ففي كلامه صنعة احتباك ومن غفل عن هذا قال ما قال على وجه نطق به كتب المتقدمين كعبد القاهر وصاحب الكشاف وصاحب المفتاح و دل عليه زبر المتاخرين كالخطيب وسائر من اختصر المفتاح وشراح التلخيص وشرحه للتفتازاني اقل قليل كما لا يخفى على من طالعهما فنظمت فرائد عوائد تحقيق

معاني

معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها الظاهر ان يقال لو كر معاني الاستعارات في ثلثة عقود يعني ان المقصود الاصلي منها هو هذا وغيرها اقل قليل فلا اعتداد به فلا ينافي ذكر المجاز وبعض الاعتراضات على القوم العقد الاول في انواع المجاز انما لم يقل في انواع الاستعارات مع ان الرسالة معقودة لها ليذكر المجاز المرسل ويحصل كمال الانكشاف لها بسبب المقابلة وفيه ست فرائد الفريدة الاولى المجاز المفرد قيد بالمفرد لانه لا مفهوم لمطلق المجاز ليشمل المفرد والمركب بل لفظ المجاز يطلق على المفرد والمركب بالاشتراك اللفظي كلفظ الفصاحة والبلاغة والاستثناء ولهذا قال صاحب التلخيص والمجاز مفرد ومركب ثم عرف كلا منهما على حدة وقال التفتازاني هناك وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد فظهر ان ذلك ليس لذكر الكلمة في تعريفه وان الكلمة في تعريف القوم ليس بمعنى اعم من الكلام كما ظن اعني الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له الاستعمال ذكر اللفظ وارادة معناه فقي المستعملة تجريد فخرج بها الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وللوضع معنيان احدهما تعيين لفظ لمعنى ليدل عليه بنفسه وثانيهما تعيين لفظ لمعنى ليدل عليه ولو بقرينة و المراد ههنا هو المعنى الاول لا الثاني لانه يوجد

والعقود جمع عِقد بالكسر وهي القلادة شبه ابواب الرسالة بالقلائد في المرغوبية فاستعمل اسم المشبه به في المشبه على طريق الاستعارة المصرحة واثبت لها الفرائد تخييلا ورشحها بالنظم

هو في الاصل مصدر ميمي من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعدية مكانها الاصلي او المجوز بها على معنى انهم جازوا بها وعدوا بها مكان الاصلي كذا في اسرار البلاغة وذكر الخطيب ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى حضور معناه فهو اسم مكان بمعنى موضع الجواز المفرد قيد به حفظا للتعريف عن التجوز في الكلمة الواقعة في تعريفهم ولان حقيقة المجاز المفرد تباين حقيقة المجاز المركب فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد بحيث تحصل معرفة حقيقة كل منهما بخصوصها مصرحا

واجاب الشارح عن اسقاط المص قيد في اصطلاح التخاطب بانه داعي الحيثية المشعر بها تعريف انتهى وما ذكره رده السيد وكذا السعد في مطوله بوجهين الاول ان الاصل هو ذكر القيد والثاني انه اذا ترك واعتبر الحيثية يصير المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له ولذا اعتبر السكاكي في المفتاح قيد الحيثية في تعريف الحقيقة دون تعريف المجاز حتى اسقط قيد في اصطلاح التخاطب من تعريف الحقيقة مع قرينة يكفي عن قيد في اصطلاح التخاطب كما ان الشارح دون تعريف المجاز فانه ذكر ما يؤدي مؤداه فالحق في الجواب ان قوله لعلاقة مع قرينة الى ذلك بتقدير مضاف بقولي بعد لملاحظة علاقة مصرحا

Copyright © King Saud University